دراسات

التطرف والتنمية؛ تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على التطرف: حالة الأردن

الأستاذ الباحث

ابراهيم خرايبة

ابراهيم غرايبة
باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية
ibrahim.gharaibeh9@gmail.com

Received: 1/ 3/ 2024
Revised: 15/ 3/ 2024
Accepted: 27/ 3/ 2024
Published: 25/ 4/ 2024

التطرف والتنمية؛ تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على التطرف: حالة الأردن

Extremism and development; The impact of the social and economic

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعريف المنضبط بالتطرف و بمفاهيم متصلة به مثل التعصب والقسوة والكراهية، وملاحظة العلاقة بين الاتجاهات العامة للمواطنين نحو التطرف واتجاهاتهم العامة نحو الثقة والرضا بالحكومة والمؤسسات الحكومية والمجتمعية، والعلاقة بين المتطرفين (الذين يظهرون في الاستطلاع تأييدا للتطرف والمتطرفين) وبين الثقة والرضا بالحكومة والمؤسسات، والعلاقة بين المتطرفين (الذين يظهرون في الاستطلاع تأييدا للتطرف والمتطرفين) وبين حالتهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وأخيرا الإجابة على سؤال "هل يمكن مواجهة التطرف بالتنمية؟ وماذا يمكن أو يجب عمله في هذا المجال؟" استخدمت الدراسة منهجية وصفية وتحليلية باستخدام المصادر النظرية والدراسة المسحية الكمية والنوعية للاتجاهات والأفكار المتصلة بموضوع الدراسة، وخلصت إلى **نتائج وتوصيات**؛ منها: تعزيز الاتجاهات والمؤسسات المجتمعية باتجاه احتياجات حقيقية للناس لتوفير وتحسين الخدمات والاحتياجات وبمشاركة عامة وواسعة، وزيادة ولاية المواطنين أفرادا ومجتمعات في إدارة وتنظيم الخدمات والاحتياجات والعلاقات الأساسية في العمل والجيرة ومؤسسات العمل الاجتماعي مثل الأندية والمكتبات والحدائق العامة، والعمل لأجل كبار السن والمرضى والمعوقين وحماية المستهلك والمشروعات التعاونية الإنتاجية والربحية.

كلمات مفتاحية: التطرف. التنمية. العمل الاجتماعي. التنظيم الاجتماعي. علم اجتماع الثقافة

Abstract:

The study aims to provide a structured definition of extremism and related concepts such as bigotry, cruelty, and hatred. It observes the relationship between citizens' general attitudes towards extremism and their general attitudes towards trust and satisfaction with the government, governmental institutions, and civil society institutions. It also examines the relationship between extremists (those who express support for extremism) and their trust and satisfaction with the government and institutions, as well as their socioeconomic and educational status. Finally, it addresses the question: "Can extremism be countered through development? And what can or should be done in this regard?"

The study employed a descriptive and analytical methodology using theoretical sources and quantitative and qualitative survey studies to explore trends and ideas related to the study topic. It concluded with results and recommendations, including: promoting societal attitudes and institutions towards the genuine needs of people to provide and improve services and necessities with broad public participation. It advocates for increased citizen empowerment in managing and organizing services, needs, and basic relationships in work, neighborhoods, and social work institutions such as clubs, libraries, and public parks. It also emphasizes working for the elderly, the ill, the disabled, consumer protection, and cooperative productive and profitable projects.

Keywords: Extremism, Development, Social Work, Social Organization, Sociology of Culture.

إطار نظري ومفاهيمي

مقدمة

صعد التطرف الديني منذ سبعينات القرن العشرين، وصحبته موجات من الكراهية والعنف التي تحولت إلى متوالية من العمليات الإرهابية والردّ عليها، ثم إلى صراعات وحروب أهلية طاحنة عصفت بكثير من الدول والمجتمعات، واستنزفت موارد هائلة، ونشأت في الوقت نفسه بطبيعة الحال عمليات واسعة للمواجهة والدراسة والفهم.

تجادل هذه الدراسة أن التطرف يعكس عجز المنظومة الاقتصادية والاجتماعية عن تحقيق المشاركة والانتماء والثقة والرضا لدى الناس الذين يعيشون في ظلها. وتشير إلى العلاقة بين ظاهرة التطرف والفشل الاقتصادي والسياسي وهشاشة الدول والمجتمعات وغياب المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

فالأمم والأفراد تسلك وتنظم نفسها باتجاه بقائها وتحسين بقائها. ثم تبحث عن المعنى والجدوى. لكن التقدم الاقتصادي والوفرة في المعرفة والموارد لا تعمل تلقائيا، إذا لا يمكن حماية هذا الإنجاز إلا بمنظومة اجتماعية وثقافية جديدة ملائمة من المدن والمجتمعات التي تجد المعنى والجدوى في الارتقاء بنفسها وحريتها.

تركز الدراسة هنا على التطرف الديني مع الإقرار بأن التطرف مفهوم وسلوك يشمل كثيرا من الجوانب السياسية والأيديولوجية غير الدينية.

مشكلة الدراسة ومنهجيتها

تحاول الدارسة أن تجيب على الأسئلة التالية:

١- ما العلاقة بين الاتجاهات العامة للمواطنين نحو التطرف واتجاهاتهم العامة نحو الثقة والرضا بالحكومة والمؤسسات الحكومية والمجتمعية؟
٢- ما العلاقة بين المتطرفين (الذين يظهرون في الاستطلاع تأييدا للتطرف والمتطرفين) وبين الثقة والرضا بالحكومة والمؤسسات؟

٣- ما العلاقة بين المتطرفين (الذين يظهرون في الاستطلاع تأييدا للتطرف والمتطرفين) وبين حالتهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية
٤- هل يمكن مواجهة التطرف بالتنمية؟ وماذا يمكن أو يجب عمله في هذا المجال؟

استخدمت الدراسة منهجيات نوعية وكمية قائمة على المقابلات الوجاهية لعينة ممثلة من المناطق المستهدفة، وجمع بيانات عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي. في منهجية المسح الاجتماعي بالعينة التي استخدمتها الدراسة أمكن التعرف على آراء المستجيبين حول المواضيع محل الاهتمام (التدين، الإرهاب، التطرف، الخدمات، الثقة). وتم اخذ عينة حجمها ٣٠٠ مستجيب أعمارهم ١٨ عام فأكثر من كل منطقة، حيث كان المجموع الكلي للمستجيبين ٢٦٩٨ مستجيب. واستخدمت استبانة كأداة قياس تشمل البيانات السكانية، والرضا عن الوضع الاقتصادي، والثقة بالمؤسسات والأشخاص، ووضع المرأة، والخدمات والحياة المدنية، والتطرف.

أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على ظاهرة التطرف ومقارنتها بمؤشرات التنمية والرضا والثقة والاندماج الاجتماعي، ويمكن بذلك بناء اقتراحات واستنتاجات تزود مصممي السياسات ومتخذي القرارات في مواجهة التطرف. و يمكن من خلال هذه الدراسة:

١- ملاحظة عوامل الاتجاه سلبا أو إيجابا من التطرف والعنف.
٢- توثيق العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية الخاصة بالمجتمع والتي تساهم في هذه الظاهرة.
٣- المساهمة في تطوير سياسات عامة تستوعب المعطيات الواقعية للتنمية والاتجاهات نحو التطرف والرضا والثقة
٤- اقتراح أفكار وسياسات لمواجهة التطرف من خلال التنمية.

ما التطرف؟

تبدو بعض جوانب ومفاهيم التطرف واضحة ومجمع عليها، مثل العنف المرتبط بالأيديولوجيا أو الانتماء إلى جماعات مصنفة على أنها إرهابية او متطرفة محظورة؛ لكن للتطرف أبعاد ومفاهيم أخرى كثيرة سلمية فكرية وسلوكية قد لا تكون محظورة قانونيا أو سياسيا، وهذا النوع من التطرف هو المستهدف بشكل رئيسي في هذه الدراسة، إذ لا يتوقع الإحاطة إحصائيا أو مسحيا بالتطرف العنيف أو المحظور، فلا يتوقع أن يفصح هؤلاء المتطرفون عن هويتهم واتجاهاتهم، وإن كان ثمة إجابات تؤشر إلى تأييد وتعاطف مع الجماعات والأفكار "العنيفة"

برغم الاستخدام الواسع في الإعلام والبحث لمفاهيم الاعتدال والتطرف فإنها مفاهيم في الأدبيات العربية تبدو غير محددة أو غير متفق عليها، حين يتجاوز البحث والتعريف الاتجاهات العنيفة والمحظورة، وقد تكون هذه التصنيفات موضع اختلاف وجدل، ففي حين يمكن الاتفاق على اعتبار جماعات مثل داعش والقاعدة متطرفة وإرهابية، فإن جماعات دينية أخرى مثل "الإخوان المسلمون" وحزب التحرير والجماعات السلفية السلمية، أو أفكار واتجاهات دينية غير مرتبطة بجماعة سوف تكون موضع جدل واختلاف في اعتبارها متطرفة من وجهة نظر فكرية أو قانونية أو سياسية، وبعضها يصنف تطرفا وإرهابا في دول، لكنها في دول أخرى متقبلة ولا تعتبر متطرفة.

يأتي التطرف في قواميس اللغة العربية بمعنى الابتعاد (https://shorturl.at/cvGJ6) وفي قاموس أكسفورد بمعنى الزيادة (https://shorturl.at/foAGS) وهو معنى ملائم لفهم التطرف، وربما يشبه أو يقابل مفهوم "الغلو" وفي القرآن الكريم "قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم" (النساء، ١٧١) بمعنى الزيادة في الدين والتشدد، ويأتي الغلوّ في اللغة بمعنى مجاوزة الحد والإفراط، والحقد والكراهية "ونزعنا ما في صدورهم من غلّ" (الحجر، ٤٧)، والقيود "غلت أيديهم" (المائدة، ٦٤) وسوء الخلق، ومنه أيضا الغلاء في الأسعار بمعنى الزيادة فيها، وغلت الدابة في سيرها؛ أي جاوزت حسن السير. (https://shorturl.at/cgNR5)

في جميع الأحوال فإن التطرف هو رفض المختلف والآخر، وفي ذلك فإنه يولد العنف والكراهية، وفي هذا التعريف تندرج الحركات والجماعات التي تتبنى أفكارا ومطالب سياسية أو قومية أو دينية أو اجتماعية أو طبقية أو جنسانية (الجندر) قائمة على رفض الاختلاف والتنوع والتعددية.

يعرف خطاب الكراهية بالدعوة إلى الانحياز والتفضيل أو العداء والنفور على أساس الجنسية أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو اللون أو الثقافة. وتعرف جرائم الكراهية باعتبارها أعمالا إجرامية تحرضها دوافع تعصبية والتي تحصل عندما يستهدف مرتكب الجريمة ضحية بسبب انتمائها إلى فئة اجتماعية معينة كالجنس أو الانتماء العرقي أو الإعاقة أو اللغة أو الدين أو الهوية. (تايلور، ٢٠١٥)

يمكن اقتراح تعريف التطرف الديني بأنه فرض اعتقادات وممارسات دينية على الناس أو محاسبتهم عليها وإكراههم على الترك أو الاعتقاد بمسائل دينية. والتمييز بين المواطنين على أساس الدين في الحقوق والمكاسب والتشريعات. وبناء مشاعر وأفكار ومعتقدات تمييزية سواء في التفضيل والانحياز او الكراهية والاشمئزاز والرفض على أسس دينية. واستخدام العنف بدوافع دينية خارج القانون والمؤسسات القضائية، وفي هذه الحالة يكون التطرف إرهابا.

في عالم "التطرف الإيديولوجي" تنشئ المبادئ الدينية أو الايديولوجية اعتقادا بحق كل صاحب فكرة أن يتحرك لفرضها على الناس أو محاسبة الناس على أساسها، من دون اعتبار لاحتمالات الصواب والخطأ لدى الذات أو لدى الآخر، ومن دون اعتبار لدور المؤسسات والقوانين الناظمة لحياة الناس وعلاقاتهم؛ ففي سعي صاحب كل فكرة لتطبيقها على الآخرين ومحاسبتهم على أساسها، يتحول الفهم الديني أو الاجتماعي أو السياسي إلى صراع وعنف اجتماعي، يمتد إلى الأسر والزملاء والأصدقاء والجيران والأقارب، وبخاصة مع مفاهيم وأفكار ومقولات من دون تمييز في أهميتها وصحتها ومستواها ومعناها تشجع على الغضب والمفاصلة والكراهية بسبب الاختلاف في الرأي والفكر والمعتقدات.

يظهر التطرف الاستقطاب بين الأفراد في حياتهم الاجتماعية، ليس فقط في التنظيمات الدينية، وإنما في كل التجمعات. وتكون مواجهة التطرف في التنوع

والتعدد لحياة الأفراد والشعوب. إن الجماعات تنشئ سلوكا جمعيا موحدا مختلفا عما يمكن أن يسلكه الفرد، يصدق ذلك على جماعات المراهقين، والأصدقاء، والجماعات الدينية المتطرفة والإرهابية، والمعارضين السياسيين، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية، وحركات التحرر، ويعتبر هذا من أفضل وأسوأ ما يصيب الحياة الاجتماعية بسبب ديناميات الجماعات التي يقتنع بمقتضاها أعضاء الجماعات بالأفكار والاتجاهات الجديدة. (سينشتاين، ٢٠١٤)

القسوة

القسوة كما تعرفها أستاذة علم النفس بجامعة اكسفورد؛ كاثلين تايلور سلوك ذاتي متعمد غير مبرر يسبب الأذى والمعاناة والألم لشخص بريء أو لا يستحق ذلك، وغالبا ما يكون لا يثير الاستنكار أو الرفض تجاه مرتكبي الفعل في أوساط وجماعات ودول معينة، وقد تتضمن القسوة عدوانا جسديا أو إهانة وإيلاما تجعل المستهدفين يعانون حسيا أو نفسيا أو معنويا. والقسوة مفهوم أخلاقي، فمن يقدم على إيذاء الغير لا بد أن يبرر أفعاله. (تايلور، ٢٠١٥)

تشمل القسوة كل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بشرور الإنسان من غير مبرر، مثل الكراهية والتعصب والتطرف والإرهاب والحرمان والتمييز العنصري بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو الجنس او الهوية، والحقد والظلم. وربما يكون تعبير "القسوة" هو الأكثر دقة في وصف الشرّ الإنساني وإن كانت الكلمة مألوفة ومستخدمة على نطاق واسع مختلف عن مقصودها، إذ "القسوة" أكثر دقة وشمولا من "الوحشية" فالوحشية تتضمن سلوكا غريزيا بعضه مبرر ومفهوم، أو "الإرهاب" لأنه يقتصر على فعل العنف وإن كان مستمدا من الكراهية والتطرف، وأكثر شمولا من "الكراهية" لأنه مفهوم يقتصر على المشاعر والمواقف النفسية والفكرية والأيديولوجية ولا يصف الأفعال والممارسات.

التعصب

يعني التعصب الامتلاء بالشعور بالصواب والحق، وأن الآخر مخطئ وباطل، وعدم القدرة على إدراك وملاحظة معقولية أو احتمال معقولية الآخر، وخطأ أو احتمال خطأ الذات.

الظلم

يعني الظلم في لسان العرب وَضْع الشيء في غير موضِعه، والظُّلْم المَيْلُ عن القَصد، والظالمون هم المانِعونَ أهْلَ الحُقوقِ حُقُوقَهم. ويأتي الظلم أيضا بمعنى المعاملة القاسية، وعدم الإنصاف، وضدّ العدل. (https://shorturl.at/nvI57)

الظلم المقصود هنا هو الممارسات والأفكار والمعتقدات والمشاعر التي تتقبلها ثقافات وأعراف سائدة وتتواطأ عليها بعض المجتمعات، مثل العبودية، والاتجار بالبشر، وإساءة المعاملة، والتمييز، والعنصرية، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش والحرمان، والتعذيب.

ويشمل الظلم أيضا الكائنات الأخرى غير البشرية، مثل الحيوانات والطيور والنباتات والطبيعة والبيئة والهواء، فكل ما له روح وفيه حياة ويتألم لا يجوز إيقاع الألم به، وكذلك ما يؤدي إلى الإضرار بالطبيعة والبيئة وحياة الناس، مثل التلوث، وإفساد الأرض والجو والماء بالفضلات والملوثات والغازات السامة، أو الاعتداء على الغابات والمرافق العامة.

إن المساواة في الحياة المعاصرة تقوم على التطبيق العملي والواضح للعدل كمؤشر صادق للاندماج الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين والمقيمين، على مستوى الإنتاج والاستهلاك والعمل والتفاعل الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإن الظلم هو الاستبعاد والحرمان من المشاركة.

بدأ الاهتمام بالاستبعاد الاجتماعي بملاحظة آثار البطالة والحرمان من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، ثم اعتبرته الأمم المتحدة بأنه الحرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية، كالتعليم والصحة والعمل، وتؤكد الأمم المتحدة في مواثيقها وتقاريرها على خطورة التمييز على التنمية والسلم الاجتماعي، ومنها على سبيل المثال الفروق بين الذكور والإناث أو بين الفئات الاجتماعية في الفرص والمعاملة والميراث والتعليم والصحة، فاللامساواة لست خطأ فقط، لكنها كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية (٢٠١٨) مصدر خطر، يمكن أن يغذي الكراهية والتطرف، ويقوض أسس التنمية الشاملة والمستدامة للجميع، وتلحق ضررا بالغا بالتماسك الاجتماعي، وبدأت الأمم المتحدة منذ العام ٢٠١٠

تصدر في تقريرها السنوي مؤشرات رقمية حول اللامساواة في العالم معتبرة إياه مؤشرا على التنمية والتقدم. وركزت نقاشات الأمم المتحدة كما في التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ على التفاوت في الدخل بين السكان، وأشارت إلى تقرير منظمة أوكسفام الدولية والذي ذكر أن ثمانية رجال يملكون ثروة تساوي ما يملكه ٣٠٦ مليار شخص هم النصف الأفقر من البشرية. وأن ٨٢ في المائة من ثروات العالم يملكها أعنى واحد في المائة من الناس.

الحال أن فكرة الاستبعاد الاجتماعي هي إعادة تسمية للفقر، إذ لم يعد يعرّف بنقص المال فقط، لكن بنقص القدرة، أو كما يقول أمارتيا سن "فقر القدرة" من الواضح اليوم أن ثمة علاقة بين التهميش وبين الأعمال والموارد التي يحوزها الإنسان" أو كما يصف البنك الدولي الفقر بأنه العجز عن إسماع الصوت والتأثير في السياسات والإنفاق العام.

تعاني مجتمعات كثيرة من التمييز الطبقي أو الاجتماعي، وبسبب هذه السياسات والثقافات تتعرض فئات واسعة من الناس للاستبعاد والظلم، مثل السود في مجتمعات ذات أغلبية من غير السود، والسكان الأصليون في بلاد غلب عليه المهاجرون المستوطنون مثل السكان الأصليين في القارة الأمريكية قبل استيطانها من قبل الأوروبيين، والسكان الأصليين في أستراليا، ومازال التمييز الطبقي في الهند وجنوب آسيا راسخا برغم حظره قانونيا، وتتعرض الأقليات الدينية والإثنية في بلاد كثيرة للظلم والاستبعاد، مثل الروهينغا في ميانمار (بورما) وفئات اجتماعية مثل "الغجر"

مواجهة التطرف بالتنمية

يشير البنك الدولي إلى أن نقص الغذاء، و نقص الوظائف، وقلة التعليم، نقص الثقافة" تشكل جذور التطرف.(https://shorturl.at/eEFT2) ويذكّر أستاذ علم الاجتماع الأمريكي، ريتشارد سينيت؛ أنّ التعاون موجود في جيناتنا، لكنّه يلزمه تطويرٌ وتعميقٌ. وهذا أمرٌ يكتسب أهميةً خاصةً عندما نتعامل مع بشرٍ لا يشبهوننا؛ حيث يكون التعاون جهداً مطلوباً، والتفكير في التعاون على أنّه مسألةٌ أخلاقيةٌ، يعيق فهمنا، لكن يجب النظر إلى التعاون، ودراسته كحرفةٍ تتطلب من

البشر مهارة في الفهم، واستجابة للآخر، كي ننجح في العمل معاً. لكن يبقى التعاون حرفةً شائكةً مليئةً بالصعوبات، ويكتنفها الغموض، وتقود في أحيان كثيرة إلى عواقب هدّامة. (سينيت، ٢٠١٦)

إن الاقتصاد والموارد، والمصالح تقوم اليوم على الثقة والتسامح. هكذا، فإنّ التسامح رأسمال كبيرٍ، يطور السياحة والأسواق والعلاقات التجارية والاقتصادية، إضافةً إلى المكاسب الاجتماعية والعامة. وبغير التسامح، فإنّ الأعمال والمشروعات والمؤسسات تتعرض لنزفٍ وخسائر كبيرة.

تقتضي سلسلة الازدهار والتقدم بداهة تكريس الاعتدال والتسامح والتعددية والتنوع ومواجهة التطرف، وأن تتشكل المجتمعات حول مواردها ومدنها، ثم تنشئ منظومة اجتماعية وثقافية تستجيب استجابة صحيحة وملائمة مع الموارد والأولويات والاحتياجات الناشئة للمدن والمجتمعات تستوعب جميع فئات المواطنين وتحفزهم على المشاركة الصحيحة والنافعة، وتخرج عمليات المشاركة العامة والبحث عن المعنى والجدوى من اللجوء إلى العنف والتطرف؛ وذلك يقتضي بطبيعة الحال البحث عن الاستجابات الخاطئة في حلقات تنظيم الموارد والمدن والمجتمعات.

بالنظر إلى التطرف على أنه مؤشر اقتصادي اجتماعي فإن ذلك يساعد على تصحيح ومراقبة ومراجعة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتأكد من أنها تخدم تطلعات المواطنين إلى المعنى والجدوى، وتشجعهم على الاندماج الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية والعامة وبناء أدوات سلمية وإيجابية في العمل والتأثير، وبذلك فإنه يمكن التأكد أيضا أن المنظومات الاقتصادية والسياسية وادارة الموارد والانفاق تخدم الهدف الأساسي لها وهو التقدم والتنمية.

يمكن الاستدلال بالتطرف السائد على مجموعة كبيرة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في الدول والمجتمعات التي تعاني من التطرف أو يهددها أو يضر بمصالحها، ويمكن أيضا المجادلة بأن التطرف الأيديولوجي يعكس أزمة اقتصادية اجتماعية، فالعنف والنزاعات والصراعات الاجتماعية

والأهلية تؤشر إلى ضعف التماسك الاجتماعي والإدارة العامة، وغياب الهوية الوطنية الجامعة للناس، والمفترض أن توجه جميع الطاقات والجهود نحو العمل والإنتاج وتحسين الحياة. هنا يجب أن ننظر إلى العنف باعتباره محصلة أو نتيجة، وليس ظاهرة مستقلة. فإضافة إلى كونه مستهدفاً بذاته؛ يجب النظر إلى جذوره وسلسلة الحلقات المنشئة له، فهو أيضاً عرض أو مؤشر على الخلل في التنمية وإدارة منظومة الموارد وسلسلة العلاقات الناشئة عنها.

تشكل الثقافة بما هي وعي الذات؛ المؤشر الرئيسي للاتجاهات والسياسات في الدول والمجتمعات، كما أنها أهم مصدر يُستدل به على التقدم والفشل، والحالة القائمة والمستقبل. ففي ملاحظة وإدراك الوعي القائم لدى الأفراد والجماعات والطبقات يمكن المعرفة والتقدير أين نحن وإلى أين نمضي. ذلك أنه ما من موقف أو سياسة أو جدل أو مشروع أو برنامج إلا ويعكس الوعي المحرك والمنشئ. وفي ذلك يمكن ملاحظة كيف صعدت قضايا حقوق الإنسان والبيئة والعمارة والتلوث والتغير المناخي، أو الفقر والعمل وتحسين الحياة، أو العدالة والمساواة، أو العولمة وحريات السوق، أو المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودور الشركات والمجتمعات في الحاكمية الرشيدة.

هكذا، يمكن الاستدلال على الاعتدال والتطرف بملاحظة سياسات التعاون والتعايش في الدول والمجتمعات، والشراكة مع العالم، والتكامل بين السلطة والمجتمعات والأسواق، ويمكن أيضاً ببساطة توقع التطرف وتقديره بمدى الفشل الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن الفصل بين الفوضى والانهيار والصراعات السائدة اليوم في دول وبين حالة الشمولية والتسلط التي كانت سائدة فيها.

إن المجتمعات تتبع في علاقاتها وتجاربها القيم والأخلاق التي تنشئها أو تتواضع على احترامها، ثم تدور حولها المؤسسات السياسية والعامة أو تستهدف تغييرها وتطويرها الحركات والتيارات السياسية والاجتماعية، لكنها قيم وأخلاق يفترض أن ينشئها موقف عقلاني، فإذا لم تكن الأخلاق والقيم عقلانية، فإن السلوك السياسي والاجتماعي الفردي والجمعي يمكن أن يتحول إلى تسويات غير أخلاقية، ويزود التخلف بمبررات ومسوغات أيديولوجية أو اجتماعية وثقافية.

يلاحظ عالم الاجتماع الفرنسي آلن تورين أن فئة من النخب أو علية القوم لم يعودوا في أعلى المجتمع؛ لكن فوقه. ولم يعد المهمشون والمحرومون في أسفل المجتمع لكن خارجه. (تورين، ٢٠١١) وفي ذلك فإن هاتين الفئتين تجران المجتمعات والدول إلى لفشل والانهيار، فالخارجون من المجتمع هم في الحقيقة خارجون عليه. وإذا كان واضحا أو شائعا الحديث عن المهمشين كقاعدة اجتماعية للعنف والكراهية فإن النخب أيضا تتحول إلى جماعات خارجة.

في إجابتهما على سؤال **لماذا تفشل الأمم؟** يجد دارغون اسيموغلو وجيمس أ. روبنسن أن فشل الأمم أو تقدمها يقوم على المؤسسية التي تعمل وفقها الدولة؛ إذا كانت المؤسسات الاقتصادية والسياسية القائمة "استخراجية" تعود بالفائدة على فئة قليلة في المجتمع أو "شاملة" تنهض بمستوى المعيشة والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين.

"المؤسسات الشاملة/inclusive" هي التي تحمي حقوق الملكية وتكافؤ الفرص وتشجيع الاستثمارات والتقنيات والمهارات الجديدة الملائمة للتطور الاقتصادي والسياسي، وتقابلها "الاستخراجية/ extractive" وهي التي تفشل في حماية الحقوق وتقديم الحوافز للنشاط الاقتصادي، وفي المؤسسات الشاملة يجري تداول السلطة السياسية، سلميا ويشارك في صياغتها جميع المواطنين، ويطبق القانون بعدالة وشمول بلا استثناء ويسود اقتصاد السوق الشامل، وفي المؤسسات الاستخراجية تتركز السلطة بيد فئة قليلة، وتدار الحوافز والفرص لصالح هذه الفئة فقط، وإذا حدث نمو اقتصادي فلا يستفيد منه اغلب المواطنين. (____ (Acemoglu, 2012

"الجميع" هي كلمة السر في التنمية. فأن يكون "الجميع" مشمولا ببرامج التنمية والخدمات الأساسية يعني المساواة والرضا الاجتماعي وتقليل الفجوة وقدرة أفضل على الانتماء والمشاركة ومواجهة الجريمة واستهداف عدم المساواة والفئات المتضررة وغير المستفيدة من الانفاق العام والخدمات الأساسية مثل جيوب الفقر وفئات محددة من والمواطنين مثل النساء والاطفال وكبار السن والمرضى والمعوقين واللاجئين والعمال الوافدين،..

إن الدولة بالتزامها نحو مواطنيها وزوارها والمقيمين فيها بالعدالة والأمن وتوفير الخدمات الأساسية والرفاه والتكافل الاجتماعي نحو جميع الفئات السكانية والاجتماعية تنشئ حالة من الاستقرار الوطني والإقليمي المشجع على السلام، ففي ظل هذا الرفاه والسلام والازدهار يجد المواطنون والمقيمون والمستثمرون والزوار والسياح وقاصدو الدولة للدراسة والعمل والمساعدة مجالا واسعا للعمل والتعاون والعيش معا والحماية من المخاطر، كما أن الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي بعامة يؤدي تلقائيا إلى الاستقرار الإقليمي والعالمي، والعكس صحيح أيضا فالدولة التي تواجه تحديات اقتصادية وأمنية تتحول إلى بؤرة عدم استقرار لمواطنيها والإقليم المجاور لها، بل ويمتد أثر ذلك إلى العالم، كما نلاحظ على سبيل المثال في تحديات العنف والإرهاب واللاجئين والأوبئة والقرصنة، إذ برغم أنها في منشئها وجوهرها أزمات وتحديات متصلة بدول وجماعات فإنها تتحول إلى تحديات عالمية.

تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في الأردن ١٣,٣ في المائة، ونسبة الاطفال غير المحصنين ٢ في المائة والاطفال الذين يعانون من سوء التغذية ٧ في المائة، وعدد الذين يتوفون بسبب تعاطي المخدرات ١,٧ لكل مائة ألف مواطن، وتبلغ نسبة الانفاق العام على الصحة ٨,٤ في المائة من الناتج المحلي، ٢٤ في المائة من الموارد الشخصية وهذا يساوي ضعف نسبة الانفاق الشخصي على الصحة في الدول الأوروبية، وتبلغ نسبة الذين يقرأون ويكتبون٩٦ في المائة وهي اكثر من ٩٩ في المائة بالنسبة للفئة العمرية ١٥ – ٢٤ ما يعني أن نسبة التعليم تزيد وسوف تصل الى مائة في المائة في المستقبل القريب. وتبلغ نسبة التسرب من التعليم الابتدائي ١,٦ في المائة.

تبدو أرقاما جيدة عند النظر إليها نظرة مطلقة، ولكن عندما نتحدث من منظور المساواة والفرص الكاملة، فإننا يجب أن نتذكر أن أكثر من مائة الف طفل يتسربون من المدارس، ١٥٠ يموتون بسبب تعاطي المخدرات، ٢٠٠ ألف طفل لم يحصلوا على المطاعيم المحصنة، وأنه يوجد في الأردن مليون فقير.
ويصاحب الشمول في الاستهداف والتغطية للأداء الاقتصادي والتنموي أو "الجميع" المناعة من الفقر والتطرف كعمليات مرافقة وواعية أو كنتيجة للتنمية،

ولم يعد جديدا او إضافة الحديث عن مجتمعات محصنة من الخطر، تملك المناعة والقدرة على مواجهة المخاطر، سواء كانت كوارث أو أزمات اقتصادية أو اجتماعية أو تطرفا وتوترا ثقافيا وأيديولوجيا. ومن البداهة القول إن مواجهة التطرف بحملات "التنوير والاعتدال" في المؤسسات الدينية والتعليمية والصحافة والمؤتمرات والندوات لا تساهم في تحقيق هدفها في غياب التنمية الشاملة إلا بقدر ضئيل لا يعول عليه.

لقد أصبح الحديث عن الفقر والتطرف يقع في متوالية البناء الاجتماعي والاقتصادي أكثر مما هو حلول وأفكار ومعونات مباشرة لأنهما (الفقر والتطرف) يأتيان في متوالية من التشكلات والنتائج والأسباب والمسببات والآثار ثم سلسلة شبكية من النتائج لا يمكن التعامل معها الا بتفكيكها.

ويقابل المنعة والشمول في الاقتصاد والتنمية الهشاشة والتهميش والاستثناء من منافع التنمية والتمييز في الخدمات والإنفاق والفرص، وفي ذلك يتشكل الفشل والتطرف أيضا، وهنا يمكن التذكير ببعض المؤشرات في التنمية والتي تشجع على توقع الفشل والتطرف، مثل استثناء كبار السن والأطفال والمعاقين، الإقصاء والتهميش، عدم المساواة، عدم شمول جميع المواطنين بالخدمات والتنمية، والضعف الفردي والمجتمعي والمؤسسي أمام الأحداث والكوارث والمناسبات، وغياب أو ضعف التكامل بين تقدم الأفراد وتقدم المجتمع، الفجوة بيننا وبين العالم، وضعف برامج وسياسات حماية المستهلك، وغياب أو ضعف الوعي بالنجاح والفشل، والعنف المجتمعي والأسري، ..

الدراسة العملية

يعتمد هذا الجزء من الدراسة على الاستطلاع الشامل الذي نفذه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عام ٢٠٢٢ لقياس اتجاهات المواطنين في الأردن نحو الرضا والثقة والشعور بالتميز والتطرف والتعصب والعنف، وقد استمد منها الباحث مؤشرات جداول وأداة قياس خاصة بهذه الدراسة تتفق مع طبيعتها والمساحة المخصصة لها. ذلك أن الدراسة الأصلية شاملة وواسعة.

المنهجية وخصائص عينة الدراسة

استخدمت منهجيات نوعية وكمية قائمة على المقابلات الوجاهية لعينة ممثلة من المناطق المستهدفة، وجمع بيانات عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي. في منهجية المسح الاجتماعي بالعينة التي استخدمتها الدراسة أمكن التعرف على آراء المستجيبين حول المواضيع محل الاهتمام (التدين، الإرهاب، التطرف، الخدمات، الثقة). وتم اخذ عينة حجمها ٣٠٠ مستجيب أعمارهم ١٨ عام فأكثر من كل منطقة، حيث كان المجموع الكلي للمستجيبين ٢٦٩٨ مستجيب.

استخدمت استبانة كأداة قياس تشمل البيانات السكانية، والرضا عن الوضع الاقتصادي، والثقة بالمؤسسات والأشخاص، ووضع المرأة، والخدمات والحياة المدنية، والتطرف.

جدول ١ مؤشرات عامة

المؤشر	النسبة %
اتجاهات ايجابية نحو التطرف	٦٠
اتجاهات ايجابية نحو التعصب	١٢
اتجاهات ايجابية نحو العنف	١٠
اتجاهات سلبية التطرف (المعتدلون)	١٨
الشعور بالتمييز الطائفي والديني	**17.8**
الشعور بالتمييز بناء على بلد الأصل	**42.6**
الشعور بالتمييز العشائري	**51.4**
الشعور بالتمييز بين الرجل والمرأة	**48.0**
الشعور بالتمييز المناطقي (البلدات والمحافظات والأقاليم)	**53.8**

الشعور بالتمييز بين الأغنياء والفقراء	**72.5**
TT23_32متوسط الرضى عن الخدمات	
غير راضي على لاطلاق	2%
راض بدرجة قليلة	25%
راض بدرجة متوسطة	63%
رضا بدرحة كبيرة	١٠
مستوى الرضى عن المؤسسات الحكومية والرسمية	
غير راضي على لاطلاق	1%
راض بدرجة قليلة	12%
راض بدرجة متوسطة	66%
راض بدرجة كبيرة	20%
مستوى الرضا عن المعيشة	
غير راضي على لاطلاق	2%
راض بدرجة قليلة	5%
راض بدرجة متوسطة	79%
راض بدرجة كبيرة	15%

جدول ٢ التكوين الاجتماعي لعينة الدراسة

		تصنيفات التطرف				
		لديهم اتجاهات ايجابية نحو التطرف	لديهم اتجاهات ايجابية نحو التعصب	لديهم اتجاهات ايجابية نحو العنف	ليس لديهم ميول نحو التطرف	المجموع
الجنس	ذكر	54.0%	52.1%	56.6%	31.7%	50.0%
	أنثى	46.0%	47.9%	43.4%	68.3%	50.0%
العمر	18-34	34.3%	30.0%	39.3%	41.9%	35.7%
	35-44	21.6%	22.1%	21.0%	22.8%	21.8%
	45-54	20.7%	19.6%	18.7%	15.9%	19.5%
	54+	23.4%	28.4%	21.0%	19.5%	23.0%
المستوى التعليمي للمستجيب الذي اكمله بنجاح:	اقل من ثانوي	35.1%	28.1%	35.2%	35.2%	34.3%
	ثانوي	36.2%	30.9%	36.3%	36.0%	35.6%
	اعلى من ثانوي	28.7%	41.0%	28.5%	28.7%	30.1%
العلاقة بالقوى البشريّة للمستجيب:	يعمل	33.6%	33.8%	37.8%	27.2%	32.9%
	لا يعمل	66.4%	66.2%	62.2%	72.8%	67.1%

نوع حيازة المسكن ؟	ملك	70.2%	74.4%	65.5%	66.1%	69.5%
	مستاجر	29.8%	25.6%	34.5%	33.9%	30.5%

جدول ٣ تقييم الخدمات

	لديهم اتجاهات ايجابية نحو التطرف	لديهم اتجاهات ايجابية نحو التعصب	لديهم اتجاهات ايجابية نحو العنف	المعدل العام
كيف تقييم مستوى خدمات المياه في منطقتك	60.1	63.3	58.9	60.9
كيف تقييم مستوى خدمات النفايات في منطقتك	51.8	54.6	52.9	52.9
كيف تقييم مستوى الصرف الصحي (مجاري)	56.6	60.6	52.1	57.5
كيف تقييم مستوى خدمات الكهرباء في منطقتك	69.6	70.4	69.3	69.9
كيف تقييم مستوى إنارة الطرق في منطقتك	57.2	57.8	55.9	57.6
كيف تقييم مستوى المواصلات العامة في منطقتك	52.2	54.5	50.0	52.4
كيف تقييم مستوى صيانة الطرق في منطقتك	33.8	34.0	34.0	34.9
كيف تقييم مستوى الخدمات الصحية (مركز صحي حكومي) في منطقتك	53.6	53.5	54.5	54.2
كيف تقييم مستوى الخدمات الصحية (مستشفى حكومي) في منطقتك	44.5	46.8	43.1	45.4

كيف تقييم مستوى خدمات التعليم المدرسي الحكومية في منطقتك	50.8	50.8	49.4	51.5

جدول ٤ لماذا يشارك الناس في الجماعات الارهابية؟

المؤشر	النسبة %
أسباب دينية	٨,٨
السياسات الداخلية لبلدانهم	٣,٨
أسباب اقتصادية، فقر وبطالة، ..	٢٦,٧
أسباب اجتماعية، عدم مساواة، تفاوت طبقي، تهميش واستبعاد	١٢,٢
مقاتلة عدو خارجي أو محتل (لا يشمل السؤال حركات المقاومة مثل حماس)	١,٨
تعرض لغسيل دماغ	٢٤,٧
حروب داخلية	٠,٦٦
لأنهم متطرفون	٥,١
المغامرة وإثبات الذات	٣,٤

الثقة

تبدي مؤشرات الثقة اتجاها مرتفعا إلى عدم الثقة بالناس والجيران في حين أن الاتجاهات المرتفعة للثقة تقتصر على أفراد العائلة. ويتوقع أنها اتجاهات تشجع على نشوء حالة من عدم الثقة وعدم الاندماج وعدم المشاركة، وهي اتجاهات بالطبع مرشحة لتصور بيئة مشجعة على التطرف.

الرضا

يظهر المستجيبون مستويات متفاوتة من الرضا في حين يرى ٢ في المائة أنهم غير راضين على الاطلاق عن مستوى الخدمات، ٥ في المائة راضون بمستوى قليل (هناك فروق بين المحافظات إذ أعلى اتجاهات عدم الرضا كانت في معان) ويشعر ٧٩ في المائة بدرجة متوسطة من الرضا، في حين يشعر ١٥ في المائة فقط بدرجة كبيرة من الرضا.

وقد تبدو نسبة الذين لا يشعرون بالرضا أو يشعرون بدرجة قليلة، لكنها نسبة عند ترجمتها إلى أرقام تؤشر إلى أعداد كبيرة من الناس تشعر بالسخط وعدم الرضا ولا تثق بالناس والمؤسسات

الشعور بالتمييز

يذكر ٢٧ في المائة من المجيبين أنهم تعرضوا شخصيا في حياتهم للتمييز، ويعتقد ١٨ في المائة أن هناك **تمييزا طائفيا**، ويعتقد ٤٣ في المائة أن هناك تمييزا **بناء على الأصل**، ويعتقد ٥١ في المائة أن هناك تمييزا بين **العشائر الكبيرة والعشائر الصغيرة**، ويعتقد ٤٨ في المائة أن هناك **تمييزا بين الرجل والمرأة**، ويعتقد ٧٢ في المائة أن هناك **تمييزا بين الأغنياء والفقراء.**

مؤشرات الاتجاه إلى التطرف

صنفت الاتجاهات نحو التطرف في ثلاث فئات بناء على الأسئلة الموجهة وإجاباتها

١- الاتجاهات نحو **التطرف** مستمدة من اتجاهات المجيبين إلى تطبيقات زائدة عن الحد في المجال العام بناء على معتقدات دينية واجتماعية
٢- الاتجاهات نحو **التعصب** مستمدة من إجابات المجيبين برفض احتمال صحة ومعقولية المعتقدات والأفكار الأخرى، أو عدم تقبلها، والاعتقاد بصواب الذات دون احتمال خطأ.
٣- الاتجاهات نحو **التطرف العنيف** مستمدة من الإجابة بالتأييد للجماعات العنيفة

اعتبرت الدراسة الإجابة بالتأييد والإيجاب لقضايا التطرف والتعصب اتجاها إيجابيا نحو التطرف والتعصب والعنف. ومن المؤشرات في ذلك حق المرأة في العمل والتعليم والخروج من المنزل، واللباس والميراث وتولى المناصب السياسية والقضائية والإدارية، وحرية اختيار الزوج.

ومن اتجاهات التطرف المؤشر إليها: تأييد الجماعات العنيفة مثل داعش والقاعدة، والدعوة إلى الدولة الدينية، والاعتقاد بصواب دين المستجيب وخطأ الأديان الأخرى، ورفض الآراء الدينية الأخرى، والتفسير الديني للعلم والمجال العام، والاعتقاد بالتعارض بين الديمقراطية وتطبيق الشريعة الإسلامية.

بتحليل الإجابات فقد كانت النتائج عن الاتجاهات نحو التطرف أن ٦٠ في المائة من المجيبين لديهم اتجاهات ايجابية مرتفعة نحو التطرف، ويظهر ١٢ في المائة منهم اتجاهات ايجابية مرتفعة نحو التعصب، ويظهر ١٠ في المائة اتجاهات ايجابية مرتفعة لتأييد العنف، وأما الذين ليس لديهم ميول نحو التطرف (المعتدلون) فيشكلون ١٨ في المائة فقط.

ولا شك أنها اتجاهات مرتفعة ومقلقة نحو التطرف والتعصب والعنف، وربما يكون تفسير ذلك أنها اتجاهات متقبلة في الفكر والمناهج التعليمية السائدة وأسلوب الحياة والفهم الديني والاجتماعي، وتحظى بقبول اجتماعي دون إدراك لخطورتها وعلاقتها بالتطرف؛ ما يعني أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة تشجع على التطرف من غير إدراك مجتمعي أو رسمي لعلاقة الفكر والاتجاه الاجتماعي السائد بالتطرف، وربما يكون هناك اعتقاد سائد بأن التطرف هو المشاركة في العنف و/ أو الجماعات المحظورة، وأن الأفكار والاعتقادات المؤيدة أو المشجعة على التطرف لا تعتبر تطرفا، كما أن الاتجاهات نحو المرأة والآخر مشحونة بميراث تمييزي متقبل ومتواطأ عليه، ولم يتعرض للنقد أو التصنيف على أنه تطرف أو يشجع على التطرف.

التكوين الاجتماعي والاقتصادي

يعرض الجدول رقم ٢ التكوين الاجتماعي والاقتصادي للمجيبين مصنفين حسب اتجاهاتهم نحو التطرف ومقارنة النتائج بالاتجاه العام للمجموع، ولا تظهر النتائج فرقا يذكر بين تكوين المجموع العام وبين التكوين الاجتماعي والاقتصادي للمجيبين باتجاهات ايجابية نحو التطرف، من حيث الجنس (ذكر او أنثى) والعمر، والتعليم والعمل (يعمل أو لا يعمل) يملك مسكنا أو لا يملك.

اتجاهات المتطرفين نحو الثقة والرضا والشعور بالتمييز

تظهر الدراسة أن العلاقة بين المتجهين نحو التطرف وإجاباتهم على أسئلة الشعور بالتمييز والرضا والثقة ثم مقارنتها بالمعدل العام لنتائج الإجابات، ولا تظهر المؤشرات فروقا تذكر بين اتجاهاتهم وبين المعدل العام، ما يعني (ربما) أن الاتجاه الاجتماعي السائد للمواطنين سواء كانوا متطرفين أو معتدلين هو اتجاه مشترك، وربما يؤشر ذلك إلى أن البيئة الاجتماعية هي بيئة تشجع على اتجاهات متطرفة.

الانتماء والمشاركة والعمل التطوعي

جدول رقم ٥ مؤشرات الانتماء والمشاركة

المؤشر			النسبة
انتماء إلى اندية/روابط شبابية	لا انتمي		96%
	انتمي		4%
انتماء إلى حزب سياسي	لا انتمي		99%
	انتمي		1%
انتماء إلى منظمة إنسانية أو خيرية	لا انتمي		96%
	انتمي		4%
انتماء إلى منظمة /مؤسسة دينية	لا انتمي		97%
	انتمي		3%
انتماء إلى منظمات المجتمع المدني	لا انتمي		97%
	انتمي		3%
انتماء إلى اندية ثقافية (فن، تعليم، موسيقى)	لا انتمي		97%
	انتمي		3%

يظهر الجدول رقم ٥ اتجاهات المستجيبين للمشاركة في العمل التطوعي والأحزاب السياسية والجماعات والحركات الإصلاحية والأندية والمنظمات الاجتماعية والثقافية والدينية والنقابات المهنية والعمالية، وهي اتجاهات تعكس عزوف وغياب شبه كامل في هذا الجانب، إذ أن ٩٦ في المائة من المستجيبين لا ينتمون إلى أندية أو روابط شبابية، ٩٩ في المائة لا ينتمون إلى الاحزاب السياسية، ٩٦ في المائة لا ينتمون إلى منظمات إنسانية وخيرية، ٩٧ في المائة لا ينتمون إلى جماعات دينية، ٩٩ في المائة لا ينتمون إلى اتحادات عمالية، ٩٧ في المائة لا ينتمون

إلى منظمات المجتمع المدني، ٩٧ في المائة لا ينتمون إلى جمعيات ثقافية وفنية، ٩٨ في المائة لا ينتمون إلى حركات وأنشطة تطالب بالإصلاح.

مؤكد أن ثمة علاقة بين الاتجاه إلى الضعف الكبير في المشاركة او عدم المشاركة العامة وبين الاتجاهات إلى التطرف والتعصب، وبرغم أنه يصعب اختبار هذه العلاقة في حالة وجود المشاركة العامة، بمعنى أننا لا نستطيع الجزم لو كان ثمة مشاركة عامة وعمل تطوعي وبرامج رياضية وثقافية ألا يكون هناك تطرف، لكن ما يبدو في هذا الدراسة انه هناك ترافق بين الظاهرتين: التطرف والعزوف عن الانتماء والمشاركة او عدم وجود فرص لهذه المشاركة.

خاتمة

تبدي نتائج الدراسة بوضوح أهمية نوعية الحياة ومهاراتها لأجل تحسين الاتجاهات الإيجابية لدى المواطنين نحو القيم والفضائل الاجتماعية مثل الثقة والتعاون والانتماء والمشاركة والتواصل الاجتماعي والتطوع، وهي اتجاهات وقيم يصعب بناؤها وتنميتها بجهود نظرية وتوعوية مجردة، لكنها أسلوب حياة يتشكل من خلال التعليم والتماسك الاجتماعي واستهداف واضح ومباشر لقيم واتجاهات الرضا والتكامل الاجتماعي.

تتطابق نتائج الاستطلاع مع الدراسات النظرية حول التطرف والتي تؤكد على أن التطرف والاعتدال يعكسان البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بحياة الناس وأعمالهم وعلاقاتهم، وفي ملاحظة اتجاهات المواطنين نحو الثقة والرضا والشعور بالتميز والتطرف بقيت النتائج متشابهة ففي المؤشرات العامة لمجتمع الدراسة أظهرت الدراسة الاستطلاعية أن هناك اتجاهات عالية في المجتمع نحو الشعور بالتمييز وعدم الثقة وعدم الرضا، وفي ملاحظة اتجاه "الميالين إلى التطرف

والتعصب" نحو الثقة والرضا والشعور بالتمييز كانت المؤشرات قريبة من ا لمعدل العام.

أظهرت الدراسة أن الاتجاهات نحو التطرف والتعصب سائدة وغالبة وتمثل ثقافة واتجاهات مقبلة ومتواطأ عليها، لكن النتيجة الصادمة للاستطلاع أن نسبة لا يستهان بها (١٠ في المائة) من المواطنين تؤيد جماعات العنف مثل القاعدة وداعش.

النتائج والتوصيات

لم تظهر الدراسة مؤشرات أو اتجاهات لوعي التطرف والتمييز بينه وبين الاعتدال لدى مجتمع الدراسة، ومن المرجح أن الاتجاه العام يمكن أن يتقبل التطرف والتعصب، أو لا يرى بأسا في ذلك إن كان سلميا، أو لا يعتقد أنه خطأ يجب تغييره، لكن من المؤكد أن جميع الناس يدركون أن جماعات القاعدة وداعش تمارس العنف، ومن الواضح أن عددا من المواطنين لا يرون هذا العنف خطأ أو تطرفا خاطئا، ولم تحلل الدراسة ميدانيا أسباب هذه الاتجاهات، لكن من المحتمل نظريا أنها اتجاهات مرتبطة بالعداء للولايات المتحدة وإسرائيل و/ أو الانحيازات المذهبية والطائفية التي تبرر العنف أو تتغاضى عنه.

وتظهر الدراسة بوضوح مواضع نقص في التعليم والوعي العام الجمعي والاجتماعي لقيم ومهارات الحياة والعيش معا والمواطنة والمساواة، ما يستدعي بداهة والضرورة التوصية ببرامج تعليمية وتدريبية في المدارس والمجتمعات والجامعات ومؤسسات العمل لاكتساب مهارات العمل معا والتعاون والاستماع والحوار وبناء وجهات النظر والقدرة على ملاحظة واستنتاج الخطأ والمعقولية دائما لدى الآخر، والتحرر من الكراهية حتى مع الاختلاف أو العداء.

وتحتاج المناهج التعليمية النظرية والعملية والصفية واللاصفية إلى مراجعة وتطوير لملاحظة مدى ما يمكن أن تزود بها الطلاب على نحو خفي وغير مقصود بقيم التعصب والكراهية والتطرف والانحياز، وفي المقابل الاعتدال والتعاون والحوار والتنوع.

مؤكد أن اتجاهات الرضا والثقة مرتبطة بدرجة كبيرة بمستوى الخدمات الحكومية في العدل والامان والتعليم والصحة والتكافل الاجتماعي والمرافق العامة والخدمات، لكن ثمة ما يمكن عمله واقتراحه لتتمكن المجتمعات من بناء قيم الثقة والتعاون وتوسعتها من حدود ضيقة (العائلة) إلى جميع أفراد المجتمع، فمن غير قدرة الناس على العيش معا مختلفين ومتنوعين لن تمتد قيم الثقة إلى تطبيقات عملية تحسن حياة الناس، وفي ذلك تقترح الدراسة تعزيز الاتجاهات والمؤسسات المجتمعية باتجاه احتياجات حقيقية وعميقة للناس لتوفير وتحسين الخدمات والاحتياجات وبمشاركة عامة وواسعة، وزيادة ولاية المواطنين أفرادا ومجتمعات في إدارة وتنظيم الخدمات والاحتياجات والعلاقات الأساسية في العمل والجيرة ومؤسسات العمل الاجتماعي مثل الأندية والمكتبات العامة والحدائق والعمل لأجل كبار السن والمرضى والمعوقين وحماية المستهلك والمشروعات التعاونية الإنتاجية والربحية.

يوافق الباحث أنها أفكار واقتراحات تقليدية وبديهية لكنها بالغة الصعوبة والتعقيد في تطبيقها وإنجاحها إذ تحتاج إلى تغيير عميق ومتراكم في ثقافة العمل وأسلوب الحياة وتنظيم الموارد والأعمال، ومن المتوقع الردّ بالقول إن مشروعات كثيرة جرى تطبيقها وتمويلها في هذا المجال، لكن ليس ثمة خيار للتفكير والاقتراح سوى التأكيد على التوسع في هذه البرامج ومتابعتها للتأكد من أنها تعمل بالاتجاه الصحيح، وأنها تستوعب جميع المواطنين، لأنها بغير ذلك تزيد أزمة الثقة والرضا والشعور بالتمييز.

لم يظهر في الدراسة إمكانية لقياس العلاقة بين الاتجاه إلى التطرف والتشابه في الحياة والعلاقات والعمل والانتماءات والأفكار، وإن كانت الدراسات والملاحظات العيانية تؤشر إلى ذلك بوضوح، فالجماعات (في العمل والحياة والانتماء) تميل إلى التطرف، ومن المعتاد أن ينتهي أعضاء الجماعة الذين يتشاورون فيما بينهم إلى مواقف متطرفة داخل الاتجاه العام للجماعة نفسه أكثر مما كانت عليه ميولهم قبل أن يبدأ هذا التشاور. في المقابل فإن التنوع والاختلاف في الجماعات يعزز الاعتدال والتعاون والثقة.

لقد أظهر التحليل والمراجعة مجالات كثيرة غائبة تحتاج إلى دراسة وقياس، ولذلك تقترح هذه الدراسة إجراء المزيد من الدراسات النظرية والمسحية لمزيد من الإحاطة والمعرفة بظاهرة التطرف وعلاقتها بالتنمية، ويمكن التوسع في الدراسة النظرية لتشمل علم النفس وبيولوجيا السلوك ثم بناء أدوات قياس وأدلة تفكير عملي ومسوحات أكثر تخيلا وشمولا لعلاقة التطرف بالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية وعلم السلوك النفسي والاجتماعي، ويمكن أيضا التفكير في دراسات تجريبية لملاحظة واختبار فرضيات العلاقة بين التطرف والتنمية، وهناك حاجة ملحة لدراسات مسحية أكثر عمقا وشمولا تستهدف الفئة التي تؤيد جماعات العنف.

وفي العلاقة بين الانتماء والعمل التطوعي والاجتماعي وبين اتجاهات التطرف تتأكد احتياجات دراسية أكثر مما أظهرت هذه الدراسة لملاحظة الاتجاهات أو مراجعة اداء المؤسسات الطوعية، والمشكلة الأكثر صعوبة أن المؤسسات الطوعية والاجتماعية قليلة ومحدودة الإمكانيات، وتعاني هي نفسها من القصور، وتحتاج إلى مراجعة وتطوير لتكون قادرة على بناء وتعزيز قيم وفضائل المشاركة والثقة والرضا وتساعد في التماسك الاجتماعي.

إن التطرف ظاهرة أكثر تعقيدا مما يبدو، ونأمل أن تكون هذه الدراسة مؤسسة لمجموعة مستمرة من الأعمال والدراسات للتعرف أكثر على فرص الفهم والمواجهة.

المراجع

تايلور، كاثلين (٢٠١٥) القسوة: شرور الإنسان والعقل البشري. ترجمة فرودوس عبد الحميد البهنساوي. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، ٢٠١٨

تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ٢٠١٩

تورين، آلن (٢٠١١) براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. ترجمة جورج سليمان. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

سينتشتاين، كاس.ر (٢٠١٤) الطريق إلى التطرف: اتحاد العقول وانقسامها، ترجمة سميحة نصر دويدار. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

سينيت، ريتشارد (٢٠١٦) في مواجهة التعصب، التعاون من أجل البقاء. ترجمة حسن بحري. بيروت: دار الساقي

غرايبة، إبراهيم (٢٠٢١) التطرف: التكوين المعرفي في الفهم والمواجهة، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية

فوكوياما، فرانسيس (٢٠١٥) الثقة: الفضائل الاجتماعية وأثرها على الرخاء الاقتصادي. ترجمة معين الإمام. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية

مـــــاكلو، ميشـــــيل، إ (٢٠١٥) التســـــامح: النظريـــــة والبحـــــث والممارســـــة - تحريـــــر: ميشـــــيل إ. مـــــاكلو/ كينـــــث آ. بارجمنـــــت/ كـــــارل إ. ثورســـــين. ترجمـــــة: عبير محمد أنور. القاهرة: المركز القومي للترجمة

Acemoglo,Daren& Robinson James (2012) Why Nations Fail, The Origins of Power, Prosperity, and Poverty